المصدر: الاخبار

التاريخ : ١٩٧٨/٨/٢٢

مصدر كبير فى الحزب الوطنى الديمقراطى يجيب على السؤال الهام :

لماذا قبل الحزب أعضاء مجلس الشعب من حزب مصر ؟

الممارسة الديمقراطية الجديدة حارسة على القدوة الصالحة

الحزب الجديد فتح أبوابه لكل المصريين

لجنة النظام فى الحزب تحاسب الأعضاء

كتب المحرر السياسى « للاخبار » :

سالت مصدرا كبيرا فى الحزب الوطنى الديمقراطى هذا السؤال :

ـ لماذا فتح الحزب الجديد أبوابه لجميع أعضاء مجلس الشعب من حزب مصر .. ولماذا أعلن الحزب قبولهم على الفور .. بل قرر مشاركتهم فى اجتماعات اللجنة التأسيسية ؟ .. ألم يكن الأوفق لأجيل هذا القبول ، حتى يتم تشكيل قواعد الحزب وهيكله التنظيمى .. ثم نمحص حالة حالة .. حتى لا يأخذ الأمر شكل تحويل الحزب الجديد ، الى صورة أخرى لحزب مصر ؟ ..

وأجاب المصـــدر الكبير فى الحزب الوطنى الديمقراطى :

ـ الحـــزب الوطنى الديمقراطى مفتـــوحة ابوابه لكل مصرى يريد الانضمام اليه . ان الحزب الجديد هو الصـياغة الجـديدة للممارسـة الديمقراطية على اساس سليم . واذا كان حزب مصر قد واجه ازمة الفراغ السياسى ، فهذا لم يكن خطأ اعضـاء مجلس الشعب فى حزب مصر .. ولكنه كان خطأ اسلوب العمل فى حزب مصر .. وكان خطأ التكوين الحزبى فى حد ذاته .. فالمفروض ان قيـادات الحزب وتشكيلاته المختلفة ، هى التى توجه اسلوب العمل الحزبى ، بحيث يشارك جميع اعضاء الحزب فى تحمل المسئولية وصـــنع القرار ومواجهة مشكلات الجمـاهير ، والالتحـام الحقيقى بنبض الناس فى القـــرية والشارع والمدينة . وهؤلاء الاعضـاء

ـ اعضاء مجلس الشعب ـ وصلوا الى مقاعدهم البرلمـانية ، نتيجة انتخابات حرة مائة فى المائة ، نظيفة مائة فى المائة .. وبهذا اعترف الجميع .. المعارضون قبل المؤيدين . فاذا ما طلبوا الانضمام الى الحزب الجديد ، واذا ما قرر بعضهم الا ينضم .. فهذا امر طبيعى ، ولا يمكن التدخل فيه . انهم ممثلون للشعب بانتخابات حـرة نظيفة ، ولا يستطيع احد ان يطعن فى صحة تمثيلهم .. وليس من المعقول او المتصور ان يعلن الحزب الجديد انه يرفض عضوية اعضـــاء مجلس الشعب ! ..

والغالبية من أعضاء حزب مصر التى انضـــمت الى الحـــزب الوطنى الديمقراطى ، ليست وحـــدها التى انضمت .. بل ان هناك شخصيات عامة عديدة ليست اعضاء فى مجلس الشعب .. ولم تكن اعضاء فى حزب مصر .. بل كانت عازفة عن الحياة السياسية ، طلبت الانضـــمام الى الحزب الوطنى الديمقراطى .. فهل نفتح باب العضوية لفريق من أبنـاء الشعب ، دون فريق آخر .. ولماذا ؟.. ان محك نجاح العضو او فشـله هو فى الممارسة الجديدة .

ثم قال المصدر الكبير :

ان الهيكل التنظيمى للحزب الوطنى الديمقراطى ، يقوم الآن على لجان فى كل محافظة تنتخب انتخابا حرا من القاعدة الى القمة .. والفرصة فى هذه اللجان على مختلف المستويات متاحة للجميع باسلوب ديمقراطى لا يختلف عليه اثنان .. والرأى اولا واخيرا للجماهير ..

وعندما يستكمل الحزب الوطنى الديمقراطى تشكيلاته ولجانه على مختلف المستويات ، ستبدأ المحاسبة الديمقراطية لكل اعضاء الحزب على اساس الممارسة السليمة .. ولجنة النظام فى الحزب الجديد مختصة بمتابعة سلوك الاعضاء ، وتصرفاتهم ، ونشاطهم السياسى بين الجماهير .. وقد اعلن الحزب ، ان العضو يجب ان يكون قدوة صالحة .. فاذا شاب سلوك احد الاعضاء اى عيب .. فان لجنة النظام سوف تحاسبه . وهذا هو الاسلوب السليم ، لضمان الممارسة السليمة .

ولا يمكن الآن ان نحاسب طالبى العضوية ، قبل ان يكونوا اعضاء .. وقبل ان تبدا الممارسة الحزبية الجديدة .

واذا كان الحزب الوطنى الديمقراطى قد قام اساسا ، لملء الفراغ السياسى ، ولبناء الممارسة الديمقراطية الحزبية على قواعد ديمقراطية سليمة .. والتعبير الكامل عن نبض الجماهير وامالها والامها .. فان من اول مسئولياته بعد اكتمال تكوينه وتشكيلاته ، ان يكون حارسا يقظا على الممارسة السليمة .. وعلى نقاء جميع اعضائه .

ثم قال المصدر الكبير :

ان اختيار الامانة المؤقتة للحزب ، من اعضاء عرفوا تماما بسلامة السمعة ، والالتزام بمبادىء الاخلاق ، والالتزام الوطنى .. كان هو البداية للتعبير عن الجهاز المؤقت للحزب ، الذى عهد اليه بعمليات التنظيم الحزبى حتى يكتمل التشكيل . وقد ناقشت الامانة المؤقتة كل موضوعات التشكيل الحزبى ، مناقشات طويلة دقيقة ، بحيث يأتى التشكيل ديمقراطيا ، وممكنا لجميع لجان الحزب أن تشارك فى المسئولية الحزبية مشاركة ايجابية ، تعبر عن رأى الجماهير العريضة .

والاعضـــاء الذين يتقـدمون الآن لعضوية الحزب الديمقراطي من مختلف فئات الشعب ، هم أعضاء منتسبون، ثم تتقرر بعد ذلك اجراءات التحول من عضوية الانتساب الى العضـوية العاملة .

ثم ختم المصدر الكبير تصريحه بقوله :

ان الديمقراطية الحقيقية تقوم على احتـرام مؤسسات الدولة . واهانة الغالبية البرلمانية فى مجلس الشعب، هى اهانة لمؤسسة من مؤسسات الدولة قامت على انتخابات حـرة نظيفة لم نعرفها الحياة البرلمانية فى مصر منذ عام ١٩٢٤ .. أى منذ وجـد اول دستور فى مصر . وهذا لا يعنى على الاطلاق حصانة لعضو مجلس الشعب من النقد الصحفى عن تصرف محدد . وهذا ايضا هو التزام مجلس الشعب نحو الصحافة كمؤسسة شعبية تشكل السـلطة الرابعـة فى التعـديل الدستورى . ان الصحفى ليس فوق النقد .. وليس فوق أى اجراء .. ولكن اهانة الصحافة كسلطة شعبية هو الذى ترفضه الديمقراطية القائمة على دوله المؤسسات . الصـحافة سلطة لها رسالة قومية . والصحفى مواطن له كل حقوقه .. ولكن عليـه ايضا واجبـات والتزامات الممارسـة الصحفية السليمة . وحرية الراى لا تعنى حرية اهانة مجلس الشعب .